

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

۴۰۰۴ / ۱۱۴

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخاشقجي

عضوية القضاة المساعدة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمد فريحات

التميز الأول:

- ١ المميز ضدتهم :
 - ٢
 - ٣

التعزيز الثاني:

الميزون : ١ -

بصفته الشخصية وبصفته ولی امر

الحدث

-

وكيلات المحامين /

المميز ضدّه : الحق العام

قدم في هذه القضية تمييزان الاول بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ والثاني بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢١ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٩٤٠ تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ القاضي بما يلى :

١- عملاً بمحاكم المادة ١٧٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ادانة الحدث بجريمة الشروع بالقتل القصد خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠

عقوبات وحيث ان المذكور من الاحداث فئة الفتى فتقرر المحكمة وضعه في دار تربية

الاحداث لمدة سنه واحده عملاً باحكام الماده ١٨/٣ ج من قانون الاحداث وبدلالة الماده ٣٣٨ عقوبات بعد ان تم تخفيض العقوبه الى النصف عملاً بذات الماده .

ونظراً لوقوع المصالحه تقرر المحكمه اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية فتقرر المحكمه تخفيض العقوبه الى الحد المسموح به قانوناً وهو النصف بحيث تصبح العقوبه وضعه في دار تربيه الاحداث لمدة ستة اشهر ولكونه مكتفلاً تركه حراً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعيه محسوبه له مدة التوقيف .

٢- عملاً باحكام الماده ٢٣٦ اصول جزائيه تجريم المتهمين كل من بجنائية الشروع بالقتل القصد خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وبدلالة الماده ٣٣٨ عقوبات .

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمه ما يلى :

١- وضع كل واحد من المجرمين بالاشغال الشاقه المؤقته مدة ثلاثة سنوات وتسعة اشهر والرسوم .

٢- ونظراً لوقوع المصالحه واسقاط الظنين المصايبين حقه الشخصي عنهم تقرر المحكمه اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية وعملاً باحكام الماده ٩٩/٣ عقوبات تخفيض العقوبه بحقهما الى النصف بحيث تصبح العقوبه وضع كل واحد منهما مدة سنة وعشرين شهر ونصف الشهر والرسوم محسوبه لهم مدة التوقيف بحيث انهما مكتفلاً تركهما حريتين لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعيه .

ويتلخص التمييز الاول بسبب واحد مفاده :

جانبت محكمة الجنائيات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت اليها اذ ان ما ورد في البيانات واقوال المجنى عليه من انهم قاموا بطعنه وما ورد في التقرير الطبي وبشهادة منظميه من تعدد الطعنات وتشكل خطوره على حياة المصاب جميعها ثبتت تعاون المميز ضده على ضرب المجنى عليه .

لهذا السبب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتتألخص اسباب التمييز الثاني بما يلى:

- ١ - ان موضوع هذه القضية هو مشاجره ويعود امر النظر فيها الى محكمة الصلح .
- ٢ - وبالتناوب التقارير الطبيعية ورد فيها مدة تعطيل الجميع من يوم واحد الى اسبوعين فقط ولم تلتقت محكمة الدرجة الاولى لذلك مع ان مدة التعطيل يجعل محكمة الجنائيات الكبرى غير مختصة و/او يوجب احالة الدعوى لقاضي الصلح و/او اسقاط دعوى الحق العام .
- ٣ - الظنين على اكاد امام المحكمه انه لا يعرف من ضربه كما اكاد شقيقه ان عدد الاشخاص ثمانية والجميع اعتدوا بالضرب وهذا يؤدي الى الشك والشك يفسر لمصلحة المتهم .
- ٤ - شاهد النيابة افاد من محضر المحاكمه (عدد الاشخاص لا يقل عن ثمانية ولم يقصد أي منهم قتلانا وانما كانت عباره عن مشاجره وما يجعل لكلامه قيمة مؤكده مقنعة انه مضرور ومصاب وطرف في المشكلة وهو شقيق الظنين المصاب
- ٥ - ان واقعة هذه القضية حصلت دون ترتيب وهي بنت لحظتها وينعدم فيها اي قصد جرمي وهي فعلًا لا تتجاوز كونها مشاجره .
- ٦ - وبالتناوب اخطأ محكمة الجنائيات الكبرى بالتطبيقات القانونيه .
- ٧ - العقوبه مبالغ فيها جداً ولا تتناسب مع الواقع ومع ما اكده شهود النيابة من ان الامر هو مشاجره ولا مع اسقاط الحق الشخصي .
- ٨ - القرار المميز غير معلم بشكل صحيح ومتناقض ومخالف لبيانات النيابة نفسها .
- ٩ - لم تأخذ محكمة الجنائيات الكبرى بالاعتبار حضور الظنين وشقيقه الى بيت المميزين وتهجمهما على المميزين والآخرين .
- ١٠ - وبالتناوب اخطأ محكمة الجنائيات الكبرى بعدم معالجة الدفع الذي اثير في المرافعه المقدمه من وكيل الدفاع حول الدفاع المشروع .

١١ - ان الحكم المميز بني على اساس اشتراك المميزون الثلاثه بمشاجره افضت الى
ايناء .

١٢ - حيث ان مدار البحث هو اصابة الظنين علي بالصدر من الخلف فهي ضربه واحده
من شخص واحد لم يحدد بالذات .

١٣ - بالتناوب لا يوجد اي اداة قاتله مستعمله في هذه القضية وبذلك لا وجود للشروع مما
يجعل القرار المميز مخالف للقانون .

٤ - ان الشاهد الدكتور الذي شهد امام محكمة الجنائيات الكبرى في جلسة
٢٠٠٣/٤/١٦ ليس هو الطبيب المعالج .

٥ - ان البينه المقدمه في هذه القضية لا تؤدي الى النتيجه التي توصلت اليها محكمة
الجنائيات الكبرى مما يجعل القرار المميز حرياً بالنقض .

٦ - وبالتناوب اخطأت محكمة الجنائيات الكبرى في تطبيق احكام القانون على الواقع
وأخطأ في التطبيقات القانونيه .

لهذه الاسباب يطلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز
موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٥ قدم وكيل المميز ضدتهم لائحة جوابيه طلب في نهايتها قبول
اللائمه الجوابيه شكلاً ورد التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى
ونقض القرار المميز لاسباب التي وردت في التمييز المقدم من المميز ضده .

بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٠ قدم مساعد رئيس النيابه العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها
قبول التمييزين شكلاً وقبول التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى ورد
التمييز المقدم من المتهمين موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان واقعة هذه الدعوى وكما تحصلتها محكمة الجنائيات
الكبرى وقعت بها تتلخص بأنه وبتاريخ ٢٠٠٢/٧/٥ وحولي الساعة الرابعة بعد الظهر

واثناء ركوب الظنين في الباص طلب منه الكنترول وهو المتهم الحدث ان يقوم من مقعده كي يجلس مكانه احد الفتيات التي صعدت في الباص الا ان الظنين رفض ذلك ، فقام احد الاشخاص بضربه على نظارته التي يلبسها ، وقام الركاب بابعادهم عن بعض وبعدها تابع الظنين طريقه الى بيت جده ، وبعد الغروب عاد الى منزله واخير شقيقه التلميذ العسكري بما حصل معه وركبا بعدها بنفس الباص الذي حضر به الظنين علي فشاهدوا المتهم الحدث والذى يعمل كنترول على الباص فسألاه عن الشخص الذى ضرب الظنين على نظارته فقام باصطدامهما الى بيت تبين انه بيت اهله وهناك حصلت مشاجره بين الظنين وشقيقه والمتهم الحدث وشقيقه المتهم والده حيث طعن الظنين بواسطة زجاج مكسور على ظهره وشكلت الاصابه خطورة على حياته كما واصيب نتيجة المشاجره شقيقه والمتهمن وجرت الملاaque .

وبنتيجة المحاكمه قضت محكمة الجنائيات الكبرى بقرارها المميز رقم ٩٤٠ لسنة ٢٠٠٢ تاريخ ٢٠٠٣/٨/٧ بما يلي :

١- ادانة الحدث جرم الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ ، ٧٠ من قانون العقوبات ووضعه في دار تربيه الاحداث لمدة سنة واحده عملاً باحكام المادة ١٨/٣ من قانون الاحداث وبدلالة المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات بعد ان تم تخفيض العقوبه الى النصف عملاً بذات المادة ، ونظراً لوقوع المصالحه تقرر اعتبار ذلك من الاسباب المخففة تقديرية وتخفيف العقوبه المحكوم بها الى النصف بحيث تصبح الوضع بدار تربيه الاحداث مدة ستة اشهر وتركه حرأً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

٢- تجريم المتهمين بجناية الشروع بالقتل قصداً خلافاً للمادتين ٣٢٦ ، ٧٠ وبدلالة المادة ٣٣٨ عقوبات والحكم على كل منهما بالوضع بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة ثلاثة سنوات وتسعة اشهر والرسوم .

ونظراً لوجود اسباب مخففة تقديرية بحقهما تقرر تخفيض العقوبه الى النصف بحيث تصبح وضع كل منهما بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة سنه عشرة اشهر ونصف الشهر مع الرسوم محسوبه لهما مدة التوقيف بحيث انهم مكتفولان تقرر تركهما حررين لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يرتضى الممیزون بهذا الحكم حيث طعنوا فيه تمیزاً كما طعن فيه النائب العام لدى محکمة الجنایات حسب اسباب الطعن الواردة في لائحة التمیز المقدمة من كلا الطرفین .

بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٠ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعه خطبه انتهى فيها لطلب قبول التمیزین شكلاً لتقديمهما ضمن المدہ القانونیه وقبول التمیز المقدم من النائب العام لدى محکمة الجنایات الكبرى ونقض القرار الممیز ورد التمیز من المتهمین موضوعاً .

وعن اسباب التمیزین الاول والثاني والتي تدور جميعها حول سلامۃ النتیجة التي استخلصتها محکمة الجنایات الكبرى من ادلة الدعوى وناقشتھا مناقشة وافية خلصت من خلالها الى ان المصاب على قد تعرض الى طعنه نافذة من صدره من الخلف وهذه الاصابه شکات خطوره على حياته وحصلت نتیجة مشاجره جماعيھ مع المتهمین ولم يرد في بینات النيابة ما يحدد الفاعل بالذات او الشخص الذي قام بطعن المصاب على هذه الطعنه الخطره فيكون استنتاج المحکمہ لفاعل التي قام بها المتهمون مع تعذر معرفة الفاعل بالذات تشكل کافیة اركان وعناصر جنایة الشروع بالقتل بحدود المادتين ٣٢٦ ، ٧٠ وبدلالة الماده ٣٣٨ من قانون العقوبات .

وحيث ان هذا الطعن يتعلق بأدلة الدعوى وهي من المسائل الموضوعية التي تستقل بقدرها محکمة الموضوع ولا رقابه عليها في ذلك ما دامت النتیجة التي تصوّلت اليها قد استخلصتها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً فعليه يكون القرار الممیز فيما قضی به واقعاً في محله من حيث التسبيب والتعليل واسباب الطعن جميعها لا ترد عليه .
لذلك نقرر رد التمیزین وتأیید القرار الممیز .

قراراً صدر بتاريخ ١١ رمضان سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٣/١١/٥ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الکیوان

دقق

اض